

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٤م
بشأن ايداع المصنفات التي تعد للنشر

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة ١٣٩٣/٩٢ من وفاة الرسول الموافق ١٩٨٣ ميلادي التي صاغها الملئقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العادي التاسع في الفترة من ٨ الى ١٣ جمادى الأولى ١٣٩٣ من وفاة الرسول الموافق ١١ الى ١٦ فبراير ١٩٨٤ م ،

صيع القانون الآتى :

المادة الأولى

يقصد بالتعاير الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها :

- أ (اللجنة - اللجنة الادارية للاعلام الثورى .
- ب (الأمين - أمين اللجنة الادارية للاعلام الثورى .
- ج (الشعبية - شعبة الثقافة باللجنة الادارية للاعلام الثورى.
- د (مركز الابداع - دار الكتب الوطنية .
- هـ (الابداع -- تسليم المصنفات وما هو في حكمها الى مركز الابداع .
- و (المصنف - كل مطبوع أو ما في حكمه معد للنشر عن طريق عمل نسخ منه ، بأى طريقة من طرق انتاج النسخ وتكثيرها ، بغرض تداوله وتوزيعه للجمهور العام أولقطاع منه ، بمقابل نظير بيعه أو تأجيريه أو دون مقابل ، ولا يقتصر على المطبوعات الجديدة التي تصدر لأول مرة وانما كذلك الطباعات الأخرى التي تختلف عن الطبعة الأصلية سواء في محتواها كالطباعات المنقحة والمصححة والموسعة

والمختصرة وكل ما يعاد طبعه أو استنساخه منها في صورة إعادة كاملة أو مقتطفات أو مجموعات وسواء في شكلها كالطباعات الفاخرة والتجارية والمجلدة وغير المجلدة والطبعات في الأشكال المصغرة أو الكتاب الناطق على شريط أو اسطوانة والمطبوع بطريق برايل ، وكذلك ترجمات المصنفات الى لغات أخرى .

ز (يعتبر في حكم المصنف - المواد غير الكتب والدوريات كالأخرائط والرسومات والصور والمصورات والمجسمات والتسجيلات المسموعة والمرئية والأشرطة المتحركة والصامتة والشرائح والشرائح الشريطية والاسطوانات والمحفوظات والتوليفات المجمعة المكونة من عدة وسائل لنقل المعلومات وتضمها حاويات أو أوعية لحفظها .

المادة الثانية

أ (يلتزم مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات المشار اليها في المادة السابقة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، متضامنين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين ، بأن يودعوا في مركز الإيداع خمس نسخ من كل مصنف باستثناء ما نص عليه في المادة السابعة من هذا القانون وذلك فور الانتهاء من الطبع أو قبل عرض - المصنف للتداول أو التوزيع ، ويكون هذا الإيداع على نفقة المودعين ويتم مباشرة أو بالبريد المسجل ويعتبر كل مجلد وحدة مستقلة بذاتها في المصنفات التي تعد للنشر في أكثر من مجلد .

ب (يكون المؤلف والموزع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية مسؤولين بالتضامن عن الإيداع بالنسبة لمصنفات الليبيين التي تنشر أو تطبع في الخارج .

ج . لا يترتب على عدم الابداع الاخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ م الخاص بحماية حق المؤلف .

المادة الثالثة

أ (تخضع للايداع المنصوص عليه في المادة السابقة المصنفات الآتية وما في حكمها :

- ١ - الكتب والكتيبات والنشرات من تقارير وبحوث وما شابهها .
- ٢ - الصحف والمجلات والنشرات الدورية الرسمية وغير الرسمية .
- ٣ - المطبوعات الممنوعة من التداول العام من قبل الجهات المختصة .
- ٤ - الخرائط والاطالس والمصورات .
- ٥ - الأطروحات الجامعية .
- ٦ - الملصقات والبطاقات البريدية .
- ٧ - التسجيلات الصوتية والمصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن المعدة للبيع أو للنشر .
- ٨ - أشرطة الخيالة والأشرطة المسموعة والمرئية والشرائح .
- ٩ - المجسمات والمنحوتات الفنية اذا اعدت بنسخ متعددة .
- ١٠ - المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات والدوريات اذا ما نشرت على انفراد .
- ١١ - المصنفات الأخرى التي تعتبرها اللجنة من المصنفات أو ما في حكمها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

ب (يستثنى من حكم الفقرة السابقة ما يأتي :

- ١ - المطبوعات ذات الطابع الشخصي مثل رسائل و بطاقات الدعوات والزيارات والتهنئة .
- ٢ - عقود البيع والشراء والايجار .
- ٣ - الاعلانات التجارية وقوائم الأسعار .
- ٤ - الشهادات والبراءات .

- ٥ - الأوراق المالية والنقدية .
- ٦ - الخرائط والمصورات والمطبوعات وسائر المواد الأخرى الرسمية إذا كان لها طابع السرية .
- ٧ - المصنفات الأخرى التي تستثنىها اللجنة بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة

تخضع لأحكام هذا القانون المصنفات التي تطبعها وتتولى نشرها الأمانات وغيرها من الوحدات الادارية العامة واللجان الشعبية للبلديات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة والمنشآت والشركات المملوكة للمجتمع .
ويكون أمين الادارة والقسم المختص بالنشر في الجهات المذكورة ملزما بالايدياع ويتضامن معه في ذلك مدير المطبعة التي قامت بطبع المصنف اذا تم ذلك داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

المادة الخامسة

تسرى أحكام هذا القانون على المصنفات المنشورة خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والتي يتم استيرادها بكمية لا تقل عن عشرين نسخة بغرض توزيعها على الجماهير أو على فئة معينة منها بمقابل أو بدونه .

المادة السادسة

تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين العرب والأجانب التي تطبع أو تنشر داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وكذلك على مصنفات المؤلفين الليبيين التي تطبع أو تنشر خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية سواء كانت بلغتها الأصلية أو مترجمة الى لغات أخرى .

المادة السابعة

تكون النسخ الواجبة الايداع من المصنفات المذكورة أدناه كما يلي :

- ١ - نسختان من مصنفات المؤلفين الليبيين التي تنشر بالخارج ويكون المؤلفون مسئولين عن ايداع مصنفاتهم ما لم يتم ايداعها عن طريق موزعيها بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
- ٢ - نسختان من المصنفات المنشورة في الخارج والتي يتم استيرادها بما لا يقل عن مائة نسخة ، ويتم ايداعها قبل التوزيع ويكون الموزع مسئولاً عن الإيداع ، ونسخة واحدة عند استيراد عشرين نسخة فأكثر .
- ٣ - نسختان بالنسبة للمصنفات التي لا يزيد ما أعد للنشر منها على مائتي نسخة .
- ٤ - نسختان من الصحف والمجلات والنشرات الدورية .
- ٥ - نسختان من الخرائط والأطالس والمصورات .
- ٦ - نسخة واحدة من المطبوعات الممنوعة من قبل الجهات المختصة .
- ٧ - نسخة واحدة من الأطروحات الجامعية ، ويكون صاحب الأطروحة مسئولاً عن الإيداع بعد اجازتها مباشرة .
- ٨ - نسخة واحدة من التسجيلات الصوتية والمصنفات الموسيقية .
- ٩ - نسخة واحدة من أشرطة الخيالة والأشرطة المسجوعة والمرئية والشرائح .
- ١٠ - نسخة واحدة من المجسمات والمنحوتات الفنية .

المادة الثامنة

على المودع أن يرفق بالنسخ المودعة اقراراً من صورتين على النموذج المعد لذلك موقفاً عليه منه ومتضمناً البيانات التي يصدر بتحديددها قرار من اللجنة .

المادة التاسعة

- أ) يعطى مركز الإيداع ايضاً مرقماً باتمام عملية الإيداع .
- ب) يشتمل رقم وتاريخ الإيداع الوارد بهذا الإيصال على ظهر

الصفحة الأخيرة من المصنف المطبوع وعلى وجه الاسطوانات
بالنسبة للمسجلات الموسيقية والصوتية .

المادة العاشرة

ينبغي أن تكون النسخ المودعة من أي مصنف كاملة ومن الورق الجيد
ان استعمل في الطبع أكثر من نوع واحد من الورق .

المادة الحادية عشرة

يتجدد الالتزام بايداع نسخة واحدة من المصنف اذا أعيد طبعه كما هو
بدون ادخال أية تعديلات عليه .

المادة الثانية عشرة

يجوز لأمين الشعبة بناء على طلب يتقدم به أحد الملمزمين بالايدياع أن
يخفض عدد النسخ المطلوب ايداعها .

المادة الثالثة عشرة

يعتبر مضي أكثر من شهر على الانتهاء من طبع أو انتاج المصنف داخل
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أو استيراده من الخارج دون ايداع
النسخ المنصوص عليها في هذا القانون امتناعاً عن الايداع يستوجب تطبيق
حكم المادة الخامسة عشرة من هذا القانون وذلك ما لم يكن التأخير العذر
يقبله الأمين .

ويعتبر الطبع خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية عذراً
يجوز تأجيل الايداع لمدة شهرين آخرين بشرط عدم البدء في التوزيع في
الداخل قبل الايداع .

وفي جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز مدة تأخير الايداع ثلاثة أشهر .

المادة الرابعة عشرة

أ (تحتم بالخاتم الخاص بالايدياع النسخ التي تم ايداعها في مركز
الايدياع .

- (ب) إذا كان عدد النسخ المودعة نسختين فأقل فتحفظان في مركز الابداع وتمنع اعارة أحدهما .
- (ج) إذا زاد عدد النسخ المودعة عن اثنتين فللجنة أن تصدر قراراً بتنظيم الاستفادة منها وايداعها في أماكن ايداع أخرى يتم تحديدها بموجب قرار منها .
- (د) للأمين اختيار مركز ايداع لما في حكم المصنفات من بين المصنفات الخاضعة للايداع في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون .

المادة الخامسة عشرة

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مائة دينار كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات واللوائح والتعليمات المنفذه له .
وتتضاعف الغرامة كلما تكررت المخالفة ولا يخل توقيع العقوبة بموجبه الابداع في كل حالة .

المادة السادسة عشرة

لا يخل الابداع المشار اليه في هذا القانون بالابداع المنصوص عليه في أية قوانين أخرى .

المادة السابعة عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مؤتمر الشعب العام

صدر في ٢٢ جمادى الآخر ١٣٩٣ من وفاة الرسول
الموافق ٢٤ مارس ١٩٨٤ م